موقف الامم المتحدة من قضية كشمير (دراسة تاريخية)

أ.د. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي

جامعة كربلاء - كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم التاريخ

٠٧٧٢٦٠٠٣٠٤٧

موقف الامم المتحدة من قضية كشمير (دراسة تاريخية)

أ.د. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي

The position of the United Nations on the issue of Kashmir historical study

Mr. Dr. Uday Hatem Abdul Zahra Al-Mafarji
Karbala University - College of Education for Human Sciences - Department of History

Abstract

The issue of Kashmir constituted a preoccupation with the international community since the declaration of India's independence and the formation of the state of Pakistan on August 15, 1947. This issue was a matter of controversy between the two newly emerging states, and even reached military wars between two parties and an intelligence, psychological and ideological conflict. The international community has the need to intervene and put an end to the problems between the two countries.

Thus, the importance of the research appeared in knowing the international efforts in resolving this issue, the diplomatic messages, and the extent of the possibility of countries in reconciliation between the two countries, or if some countries had put the stick in the wheel of international efforts in the pursuit of peace, especially since the Cold War exploited every small and large in the world.

المقدمة

شكلت قضية كشمير هاجس قلق لدى المجتمع الدولي منذ إعلان استقلال الهند وتشكيل دولة باكستان في ١٥ أب ١٩٤٧ فكانت هذه القضية مثار جدل بين الدولتين الناشئتين حديثا بل وصل إلى حروب عسكرية بين طرفين وصراع استخباري ونفسي

وايديولوجي وزاد الطين بلل امتلاك الدولتين أسلحة نووية مما شكل عامل خطر لدى المجتمع الدولي وضرورة التدخل ووضع نهاية للمشاكل بين الدولتين.

وبذلك ظهرت أهمية البحث في معرفة الجهود الدولية في حل هذه القضية والرسائل الدبلوماسية ومقدار إمكانية الدول في الوفاق بين الدولتين أو كانت بعض الدول قد وضعت العصا في عجلة الجهود الدولية في انشاد السلام وبخاصة ان الحرب الباردة استغلت كل صغيرة وكبيرة في العالم. فضلا عن ذلك أن خطر الإرهاب العالمي استدعى الجهد الدولي لمكافحته والذي كانت بعض خلايا الاسلام السياسي الثوري ظهر ونما في أرض كشمير وبدعم باكستان.

قسمت الدراسة من هذه المقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة ومصادر، تطرق الأول إلى نظرة عامة على ولاية جامو وكشمير والجذور التاريخية للقضية لمعرفة الاسس المجتمعية في ظهور مشكلة محلية تحولت الى قضية دولية، أما الثاني إلى الجهود الدولية لحل قضية كشمير التي شعرت بخطورة الامر بعد التحول الى نزاع عسكري وفتيل ملهب للحرب بين الدولتين، وكان الثالث سلط الضوء الى التطورات السياسية والعسكرية لقضية كشمير وموقف الامم المتحدة منها وبخاصة بعد ظهور الاسلام الجهادي في طرف الصراع. اما الخاتمة فكانت أبرز استنتاجات البحث.

المطلب الأول

نظرة عامة على ولاية جامو وكشمير والجذور التاريخية للقضية

تقع الهند من الناحية الجغرافية على الدرجة (١٧,٣٢) في شمال خط الاستواء ويلامس أسفله الدرجة (٥) في جنوبه ، ويسود المنطقة مناخ حار رطب في السواحل والسواحل الجنوبية ويتلطف من الشمال ، يحد شبه الجزيرة من الشرق سلسلة من الجبال تنحدر من سلسلة جبال (هملايا) وحتى خليج (البنغال) وتحده من الغرب روافد نهر الهندوس التي تصب في بحر العرب في (كراتشي) ، وقد شاء تطورت السياسة ان تمتد حدود الهند سياسيا إلى ابعد من هذه الحدود الطبيعية إلى خط عرض (٥٨,٣٦) في شمال خط الاستواء والتي تقع ضمنها ولاية (جامو وكشمير)[١] .

تقاليد السكان وعاداتهم ولغتهم أكثر انسجاما مع باكستان التي تقع جنوب كشمير وغربها وشمالها الغربي ولكن يلحظ فيها خليط غريب من الناس فنجد السحنات المنغولية والتبتية والاوزبكية والفارسية والعربية وغيرها ، اما مساحة (جامو وكشمير) يقدر بـ (٨٤٤٧) ميلا مربعا من الأراضي الجبلية التي يتخللها سهلان أولهما معروف بوادي كشمير وطوله (٨٤) ميلا وعرضه (٢٥) ميلا تتوسط عاصمته (سرينجار) الواقعة على ضفتي نهر(جيلوم) وثانيهما سهل (جامو) المتاخم (للبنجاب) ويمر بقسمه الشرقي (نهر شناب) وفي غربه نهر(جيلوم) الفاصل بين (جامو) و(البنجاب)[٢] .

حدود ولاية (جامو وكشمير) من الشمال تركستان ومن الجنوب ولاية البنجاب الهندية بقسميها الشرقي والغربي ومن الشرق جبال (الهملايا) التي تفصل بينها وبين (هضبة التبت) ومن الغرب ولايات الحدود الشمالية الغربية الباكستانية التي تمتد من غربها الجنوبي إلى شمالها الغربي ، فالصلة بين هذه المنطقة والهند تنحصر في شق صغير من ارض البنجاب الشرقية التي لحقت بالهند على اثر التقسيم في ١٥آب ١٩٤٧[٣].

والتركيبة الاجتماعية لولاية (جامو وكشمير) تتدرج في حقيقة مهمة كان أساسا قويا في حدة الصراع في ولاية (جامو وكشمير) وبالتالي اقليمياً بين الهند وباكستان وقلق دولياً، وهي ان المسلمين لا يستطيعون العيش جنبا إلى جنب مع عبدة الأصنام من الهندوس فالمسلمين يؤمنون باله واحد وللهندوس آلهة متعددة منها الآلهة (كالي) وهي آلهة عارية حالكة السواد ذات لسان احمر قان يمتد ويقطر دما وترتدي عقدا من الجماجم ، وزوجها (شيفا) وهو اله الخراب ، ومن الآلهة الهندوسية الأخرى اله (براهما) ذو الرؤوس الثلاثة ، والإله (هانومان) وهو الإله القرد ، والإله (دوروجا) ذات الأيدي العشرة التي تحمل في كل يد أسباب الدمار ، والإله (جانيشا) ذو وجه الفيل الذي يعد المحاسب الإلهي ، والإله (مانيسا) وهي اله تلف الثعابين حول جسدها ، والهندوس يقدسون الثعابين والبقروالفئران ، وهذا يعني أن الهوة بين الهندوس والمسلمين كبيرة ، فالهندوس يعدون المسلمين منبوذين وبالعكس من ذلك ،والجدير بالذكر أن الهندوس بشكل عام يشكلون اكثرية في الهند بنسبة ٨٠ % من سكان الهند الذي وضع وصايته على ولاية جامو وكشمير ذو الاكثرية المسلمة[٤] .

ظهرت قضية كشمير بعد عرض فيما سبق ذكره من المؤهلات الاجتماعية والجغرافية المساعده في الصراع السياسي العسكري وتعقدت القضية بعدما ابرم البرلمان البريطاني قانون الاستقلال في ١٨ تموز ١٩٤٧ الذي نص على ما يأتي " تنشأ اعتبارا من ١٥ آب ١٩٤٧ دولتان مستقلتان من طراز الدومنيونات في الهند تعرف أحداهما الهند والأخرى باكستان ولكل دولة حاكم عام يديرها بتعين من قبل الحكومة البريطانية ، أما إقرار أمر الولايات والمقاطعات معلق لأنها كانت مستقلة داخليا في عهد البريطانيين ترتبط بعهود ومواثيق مختلفة مع البريطانيين وعددها (٦٠٠) ولاية ومنها ولاية جامو وكشمير ، وهذه المواثيق ملغاة من تاريخ تأسيس الدولتين ،وأمر التحاق هذه الولايات يكون حسب صلة جوارها وأكثر سكانها وارتباطها اقتصاديا" [٥].وارى ان بريطانيا وضعت بذلك قضية سياسية تستغل في الحسابات الدولية فيما بعد.

اما الطريقة القانونية لهذه الولايات هو الدخول في علاقات فيدرالية نص عليها (قانون الهند) لعام ١٩٣٥و (قانون استقلال الهند) لعام ١٩٤٧واللذان نصا بان الأساس القانوني لاستقلال الهند وباكستان حق انضمام أماره وولاية إلى إحدى الدولتين بمقتضى إعلان يصدره حاكم الولاية أو الإمارة والغريب بالإمر ان حاكم ولاية جامو وكشمير هندوسي وضع من قبل بريطانيا ، ولا نعرف السبب الرئيس الذي دفع محمد علي جناح [٦] ممثل الحركة السياسية الباكستانية الى تأييد واقرار والاعتراف هذا الاساس القانوني الذي ظلم شعب كشمير [٧].ويبدو ان السبب هو الضغوط البريطانية من جهة والبحث عن السلطة من جهة اخرى .

ساند هذا القرار الوفد الوزاري التابع للحكومة البريطانية والتي بدورها قدمت مذكرة إلى رئيس الأمراء في الهند خص الإمارات الهندية في ٢٢ أيلول ١٩٤٦ وجاء فيه " عندما تقوم في الهند البريطانية حكومة أو حكومات تتمتع إما بالحكم الذاتي أو الاستقلال الكامل فان حكومة صاحب جلالة الملك لن تستخدم نفوذها في تلك الحكومات بحيث تجبرها على تنفيذ الالتزامات على حقوق السيادة التي تتمتع بها المملكة المتحدة كما أنها لاتفكر في استبقاء الجيوش البريطانية في الهند لهذا الغرض ولذلك فان حكومة جلالته تمشيا مع مقتضيات المنطق ورعاية للرغبات التي تقدمت اليها باسم الولايات الهندية (الإمارات) ستكف عن مالها

من حقوق السيادة ومعنى هذا ان الحقوق تتمتع فيها الولايات المنبثقة من صلة الولايات بالتاج لن تضل قائمة وان جميع الحقوق التي كانت قد تنازلت عنها في الأصل للسلطة صاحبة السيادة ستعود اليها وبذلك تنتهي الترتيبات السياسية القائمة عن هذه الولايات من جانب وبين التاج البريطاني والهند البريطانية من جانب آخر ، أما ما ينجم عن ذلك من فراغ فيملأ أما بدخول الولايات مع بعضها البعض في علاقة فيدرالية مع الحكومة او الحكومات التي تخلف السلطة صاحبة السيادة في الهند وأما إذا لم يتيسر تحقيق ذلك بعقد اتفاقية خاصة بين هذه الولايات وبين الحكومة او الحكومات التي تقوم في الهند "[٨] . وهذا الأمر يشير إلى ابتعاد الحكومة عن جوهر القضية ووضع إلية معينة لتلك الولايات ومنها (جامو وكشمير) مثل الفيدرالية والاتفاقية المتبادلة التي لا تعد حلول كافية لقضية هذه الولايات التي وقع بعض شعوبها مثل جامو وكشمير في ظلم واقصاء وتهميش وعدم الامتثال لرغباتهم .

حاولت باكستان ممارسة الضغط العسكري والاقتصادي والإعلامي حتى تجبر سكان ولاية جامو وكشمير على إعلان الانضمام اليها. فكان الحصار الاقتصادي بمنع المواد الغذائية والوقود وغيرها من الوصول ، ووضعت العراقيل في طريق المواصلات ، و حالت دون انتقال الناس من جهة إلى أخرى ، والضغط العسكري منها الغارات على حدودها ، واخذ الرعايا الباكستانيون يتسللون اليها من الجهات الباكستانية المتاخمة لها ، ولم يحل شهر تشرين الأول ١٩٤٧ حتى اخذ المغيرون من التسلل إلى جهات (ميربور) وكانوا مسلحين بأسلحة حديثة ، وفي ١٥ تشرين الأول١٩٤٧بدأ الحصار على حصن (أوين) واشترك في هذه العملية (٥٠٠٠) من المغيرين الباكستانيين ولم يكد ينقض يوم ٢٢تشرين الأول ١٩٤٧ حتى كانت هذه التسللات والغارات قد تحولت إلى هجوم عسكري شامل [٩].

قام الكشميريون بتشكيل هيئات للمقاومة الشعبية لوقف تيار المغيرين من التغلغل في بلادهم ولكن المغيرين تمكنوا من الوصول في ٢٧ تشرين الأول ١٩٤٧ إلى نقطة لا تبعد عن (سرينكار) إلا أربعة أميال ونصف وبالتالي هبت حكومة (جامو وكشمير)وعلى رأسها المهراجا إلى الاستنجاد بالحكومة الهندية برسالة عاجلة وملحة تطلب فيها قبول الانضمام إلى الهند ، وقبلت حكومة الهند الرسالة والموافقة على الانضمام وبتأييد (مؤتمر كشمير

الوطني)وتوقيع وثيقة الانضمام التي أصبحت بموجبها الهند من الناحية القانونية والدستورية ملزمة بالدفاع عنها فأرسلت قوات عسكرية إلى ولاية (جامو وكشمير) [١٠].وهنا تأزمت القضية وبخاصة بعد مخاطبة الحكومة الهندية بكتاب للحكومة الباكستانية في ٢٢ كانون الأول ١٩٤٧تطالب فيه

١- توضيح ما معنى إن الإمدادات والمساعدات التي يلقاها المغيرون هي باكستانية .

٢- تحريم مرور المغيرون من الأراضي الباكستانية واستخدام الأراضي الباكستانية قواعد لعملياتهم .

٣- يجب إن يحرم التزود بالمؤن والمواد العسكرية من باكستان.

٤- يجب إن يحرم الحصول على أية مساعدات أخرى من شأنها تعطيل مدة البقاء .

٥- الحصول على رد واضح على هذا الخطاب .ولم ترسل الحكومة الباكستانية أي رد فأرسلت الحكومة الهندية في ٣١ كانون الأول ١٩٤٧كتابا تؤكد فيه ان القضية قد تحولت بإرادتها إلى مجلس الأمن الدولي [١١] .

المطلب الثاني

الجهود الدولية لحل قضية كشمير

بعث مجلس الامن الدولي لجنة تمكنت من الوصول الى (اتفاق) بين الهند وباكستان وفق قرارين الاول في ١٣ اب ١٩٤٧والثاني في ١٥كانون الثاني ١٩٤٩ ، ونصوص الاتفاق الدولي

١- وقف اطلاق النار ورسم خطوط وقف اطلاق النار .

٢- الاتفاق على هدنة تنص على انسحاب رجال القبائل والمواطنين الباكستانيين الذين دخلوا ولاية (جامو وكشمير) لمقاومة الزحف الهندي ،وانسحاب القوات الباكستانية ومعظم الجيش الهندي في وقت واحد ، وإجراء استفتاء تحت إشراف دولي ورقابة مدير الاستفتاء[١٢].

نص الاتفاق الدولي أيضا ان يكون بعد التوقيع على الاتفاقية أن تعقد بين (الهند وباكستان) اتفاق يضمن حرية الاستفتاء وإبداء الرأي في ولاية (جامو وكشمير) [١٣].

ولم تنفذ هذه القرارات ما عدا القرار الأول وكان السبب مطالبة الهند بضرورة تسريح (جيوش كشمير الحرة) وتجريدها من السلاح وهي قوات موالية لباكستان [١٤]، ومن جانب اخر فأن باكستان عارضت سحب وتسريح هذه الجيوش ما لم يتم تنفيذ الاستفتاء [١٥]. فأصبحت قضية كشمير في دور التدهور من جديد والمساعي الاممية لم تستطع حل هذه القضية الدولية.

وفي زوايا مجلس الأمن الدولي كان رئيس الوفد الهندي (غوبالا سوامي) الذي قال في معرض الحديث عن تحويل القضية إلى مجلس الأمن "أن الهند بقبولها الضم رفضت إن تستغل الأزمة الفورية التي وجدت الولاية نفسها فيها وأبلغت الحاكم بشأن الضم يجب ان يحسم نهائيا بواسطة استفتاء طالما يعود الأمن والنظام"، وقال " ان قضية مصير كشمير ومستقبلها ازاء جيرانها والعالم عامة ...اعترفنا بأنها تخص شعب كشمير الذي يحق له ان يقرر كل ما يريد "[١٦].

وقد أعلنت الحكومة الهندية في (كتابها الأبيض) الذي أصدرته في عام ١٩٤٨ بأنها تعد هذا الضم مؤقتا حتى يحين الموعد الذي تقرر فيه رغبة الشعب كما أنها أذاعت بيانا صادرا عن رئيس الوزراء (نهرو) [١٧] أكد فيه " لقد قررنا قبول هذا الضم وإرسال قوات بطريق الجو ولكننا اشترطنا ان يعيد شعب كشمير النظر في الضم عندما يعود الأمن والنظام " وقال في بيان سياسة وموقف الهند من القضية " وهنا دعوني أوضح ان سياستنا كانت دائما حينما يكون هناك نزاع حول انضمام ولاية ما إلى احد الدومنيون فان القرار النهائي يجب ان يصدر عن شعب الولاية ووفقا إلى هذه السياسة أضفنا نصا إلى وثيقة انضمام كشمير قلنا فيه لقد اعلنا ان مصير كشمير يجب ان يقرر في النهاية بواسطة شعبها، لقد قطعنا على أنفسنا هذا الوعد ولقد أيده المهراجا لا لشعب كشمير فحسب بل للعالم بأسره واننا لن نتراجع ولا نستطيع ان نتراجع عن وعدنا هذا وإننا على استعداد عندما يعود الأمن والسلام لإجراء الاستفتاء تحت إشراف هيئة دولية مثل الأمم المتحدة ، وإننا نريد انعكاسا عادلا وصحيحا لرأي الشعب وإننا سنقبل قرارهم واني لا أتصور عرضا آخر أكثر إنصافا وعدالة "[١٨] .وهو أمر يؤكد نمو وتصاعد الدبلوماسية الهندية تجاه المساعي الدولية لحل القضية .

ترجع جذور التعقيد السياسي في الصراع بين الهند وباكستان إلى الحزبين الرئيسيين وهما (حزب المؤتمر) و(الرابطة الإسلامية)اللذان كانا يصارعان القوى الاستعمارية البريطانية وبعد خروج بريطانيا واعترافها بالاستقلال في ١٥آب ١٩٤٧تعارضتا فيما بينهما بالنسبة للوضع الدستوري المقبل في الإمبراطورية الذي انعكس على ولاية جامو وكشمير اذ تمسك (المؤتمر) ذو الأكثرية الهندوسية بوحدة الهند وتمسكت (الرابطة) ذات الأكثرية المسلمة بالتقسيم إلى دولة هندية ودولة إسلامية ، ونالت الرابطة في النهاية مرادها فظهرت دولتان هما (الهند وباكستان) [١٩].والذي زاد من شأن الصراع هو الأهمية الاستراتيجية لولاية جامو وكشمير بالنسبة للهند هي:-

١- تعدها عمقا استراتيجيا أمام الصين وباكستان .

٢- تنظر اليها كامتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني الاسلامية التي تعدها نابعة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة الكبيرة العدد في الوقت نفسه.

٣- تخشى الهند اذا سمحت لكشمير وجامو بالاستقلال على أسس دينية او عرقية ان تفتح بابا لا تستطيع غلقه أمام الكثير من الولايات الهندية التي تغلب فيها عرقية معينة أو يكثر فيها معتنقو ديانة معينة .

أما أهمية ولاية جامو وكشمير الاستراتيجية بالنسبة لباكستان فهي :-

١- تعد منطقة حيوية لأمنها وذلك لوجود طريقين رئيسيين وشبكة للسكة الحديد في منطقة (سرحد) شمال شرق(البنجاب) تجري بمحاذاة كشمير .

٢- ينبع من الأراضي الكشميرية ثلاثة انهار رئيسة للزراعة في باكستان مما يجعل احتلال الهند لها تهديدا مباشرا للأمن المائي لباكستان([٢٠]) .

ان هذه الاهمية الاستراتيجية لكلا البلدين لم ينظر لها في المساعي الدولية في حل القضية واقتصر على جانب واحد وهو الرهان على الاستفتاء الشعبي. وفي المقابل كان الباكستانيون يضغطون ويوجهون سياستهم عن طريق إحدى ولايات كشمير وتدعى (كليكت) وهي إحدى مدن كشمير المسلمة الحرة لاطلاع فيها الرأي العام الإسلامي بخاصة والعالمي عامة على وجهة نظر باكستان في نزاعها مع الهند ، ومنها ما قام به رئيس وزراء باكستان

(لياقت علي خان)عندما زارها في ٢٩ أيلول ١٩٤٩ فألقى خطابا مصورا للناس يؤكد فيه بان حكومة باكستان تعمل لأجل السلام والأمن في المنطقة وقام بفضح دور المهراجا حاكم كشمير وعلاقته مع حكومة الهند ، وأكد بان كشمير وباكستان شعب واحد ووحدة جغرافية غير قابلة للتجزئة [٢١] .

اصدر مجلس الأمن الدولي في سبيل مواجهة التصعيد الدبلوماسي المتطرف بتاريخ ١٤ آذار ١٩٥٠قراره المرقم (٨٠) الخاص بقضية كشمير وقدمته كل من (كوبا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) وكان تحت رقم (س١٤١٩) ومن نصوصه إن أفضل حل للجنة الأمم المتحدة للهند وباكستان هو تعين وسيطا واحد لتسوية الخلافات حول نزع السلاح وتحديد موعد للاتفاق على هذا الموضوع وقد اختير قاضي استرالي وهو السير (اوين دكسن) للقيام بهذه المهمة بموافقة الطرفين فعقد سلسلة من المحادثات الثلاثية(الامم المتحدة والهند وباكستان) في دلهي اشترك فيها رئيس وزراء الهند وباكستان وقد عرض رئيس وزراء باكستان (لياقت علي خان) نيابة عن حكومته انسحاب جميع القوات الباكستانية من كشمير وتخفيض عدد قوات (كشمير الحرة) شريطة ان توافق الهند على عمل الشيء نفسه فيما يتعلق بجيشها المرابط في الولاية وقوات المهراجا وقوات الولاية بل انه ذهب إلى ابعد من ذلك فوافق على سحب القوات الباكستانية في يوم معين وعدد محدود من الأيام ولكن حتى هذا الاقتراح لم يكن مقبول من قبل الهند فقد عاد نهرو نغمة الضم القانوني لكشمير وشرعيته وفي الوقت نفسه كان الموقف الدولي من هذا القرار(٨٠) بعد جهود اللجنة الثلاثية التي دعمت جهود باكستان هو التصويت بالشكل التالي (مؤيدون) " الصين وأكوادور وفرنسا وكوبا والنرويج وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " و (المعارضون) "لا احد " والممتنعون " الهند ويوغسلافيا " و(المتغيبون) الاتحاد السوفيتي السابق "[٢٢] .وبالمقابل اتهم نهرو الدعاية الباكستانية المنتشرة في أرجاء غربي باكستان التي تخص ولاية جامو وكشمير ووصفها بأنها سامة تبث باسم الدين وتبعث على الكراهية والعنف والحرب [٢٣].وهنا الدبلوماسية الهندية اخذت موقف المتشدد.

واصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (٩١) في عام ١٩٥١المتعلق بقضية كشمير بجهود المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية في ٣٠ آذار ١٩٥١ وبوثيقة تحت الرقم

(س٢٠١٧) والذي دعا الفريقين في حالة فشل مناقشاتهما مع ممثل الأمم المتحدة في التوصل الى اتفاق كامل فسوف تتحول كقضية للتحكيم الدولي حول جميع نقاط الخلاف البارزة وفقا للفقرة التي تنص بتكليف ممثل الأمم المتحدة بان يقدم تقريرا ضمن ثلاثة أشهر من تاريخ وصوله إلى شبه القارة الهندية ، وكان المصوتون كما يأتي (المؤيدون)"البرازيل والصين وأكوادور وفرنسا وهولندا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " و(المعارضون) "لا احد" و(الممتنعون) " الهند ويوغسلافيا والاتحاد لسوفيتي "[٢٤] .

اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا رقم (٩٨) الذي صدقه مجلس الأمن الدولي برقم (٦١١) بتاريخ ٢٣كانون الأول ١٩٥٢والوثيقة تحت رقم (س ٢٨٨٣) والذي نص على عودة حكومتي الهند وباكستان في الدخول بمفاوضات عاجلة تحت إشراف مندوب الأمم المتحدة للهند وباكستان للوصول إلى اتفاق بشأن العدد المحدد للقوات الذي سيبقى على كل من جانبي خط وقف إطلاق النار بعد انتهاء مدة تجريد الولاية من السلاح وان يتراوح هذا العدد بين (ثلاثة ألاف وستة ألاف)جندي من القوات المسلحة في الجانب الباكستاني من خط وقف اطلاق النار ويتراوح بين(اثني عشر ألف وثمانية عشر ألف جندي) من القوات الهندية على الجانب الهندي من خط وقف إطلاق النار ، ووافقت باكستان على هذا القرار ورفضته الهند ، وكانت نتائج التصويت كما يأتي (المؤيدون) "البرازيل وتشيلي والصين وفرنسا واليونان وهولندا وتركيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " و(المعارضون) (لا يوجد) و(الممتنعون) " الاتحاد السوفيتي "وعضوا واحدا لم يشارك في الاقتراع وهو "باكستان "[٢٥].

صدر في شهر أب من عام ١٩٥٣بيان مشترك من رئيس حكومتي الهند وباكستان جاء فيه " لقد اتفق الطرفان بأن قضية كشمير ينبغي ان تحل بشكل يضمن رفاه سكانها ولا يسبب اضطراب ممكن لحياة سكان الولاية وان أفضل وسيلة ممكنة لمعرفة رغبات السكان هي عن طريق إجراء استفتاء حر نزيه ، وتقرر تعين مشرف على الاستفتاء في نهاية شهر نيسان من عام ١٩٥٤ "[٢٦] .ويبدو انها محاولة منهما لكسب الوقت وتخفيف الضغط الدولي.

وفي الوقت نفسه قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدخال قارة أسيا في سلسلة من التحالفات العسكرية ومنها باكستان قاصدة بذلك الحيلولة دون انتشار الشيوعية وأخذت هذه البلدان بالمساعدات العسكرية والاقتصادية [٢٧].وكان رد فعل الهند في تغير الوضع السياسي بأجمعه وبخاصة ما يتعلق بقضية كشمير، إذ أرسل رئيس الوزراء الهندي (نهرو) إلى الحكومة الباكستانية في ٥ آذار ١٩٥٤ ما نصه "ان القرار القاضي بمنح هذه المساعدة لباكستان قد غير مجمل الوضع في قضية كشمير وان هذه المحادثات الطويلة التي أجريناها حول هذه القضية لا تتصل بالحقائق الناتجة عن هذه المساعدة" لذا قطع (نهرو) جميع المفاوضات في شهر أيلول من عام ١٩٥٤ ، رغم ان الهند سبق وان دخلت في تحالف عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥١! [٢٨] . وهو أمر يؤكد المراوغة الدبلوماسية التي تنتهجها الهند في قضية كشمير .

اتجهت الهند إلى منظمة دول عدم الانحياز [٢٩].للابتعاد عن الأطراف الدولية الضاغطة على الهند مع الادراك ان الغرب هو المسيطر الفعلي على منظمة هيئة الامم المتحدة ، وبخاصة ان فلسفة عدم الانحياز نبعت عند دول ومنها الهند من كراهية الاستعمار الأوربي ومن أدراك عميق لمدنية وحرية قارة آسيا ومن الإيمان بان هذه القارة بقيت مهملة زمن طويل [٣٠].وهنا توظيف اخر لمنظمة دولية اخرى في قضية كشمير وعرضها بشكل واضح كورقة ضغط .

كانت باكستان متمسكة بالمنظمة الدولية هيئة الامم المتحدة اذ طالب وزير خارجية باكستان (فيروز خان) في يوم ١٦كانون الأول ١٩٥٧ أمام منصة مجلس الأمن الدولي باتخاذ إجراءات وفق الاسس التالية:-

١- مطالبة الهند بالامتناع عن قبول التغير الذي نص علية الدستور الجديد الذي اتخذته الجمعية التأسيسية في سرينكار .

٢- القيام بمقتضى المادة (٣٧) من ميثاق الأمم المتحدة بتفسير التزامات الأطراف وفق الشروط الاتفاقية الدولية الخاصة باجراء استفتاء كما تضمنتها قرارات الأمم المتحدة . وأكد ان التجريد من السلاح هو شرط ضروري سابق لإجراء الاستفتاء الحر [٣١].

وفي ضوء ذلك قرر مجلس الأمن الدولي في ٢٤ كانون الثاني ١٩٥٧ قراره رقم (١٢٢) في جلسة (٧٦٥) ذكر فيه "ان قرارات الأمم المتحدة السابقة تنهل من حق تقرير المصير النهائي لولاية جامو وكشمير الذي سيقرر وفق رغبة الشعب التي يجب يتم الإعراب عنها بواسطة الوسائل الديمقراطية وهو الاستفتاء الحر النزيه تحت إشراف الأمم المتحدة ، والإعلان عن دعوة جمعية تأسيسية للانعقاد وأوصى بذلك المجلس العام للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير الذي سيقرر وفق رغبة الشعب التي يجب ان يتم الإعراب عنها بواسطة الوسائل الديمقراطية ، وهو الاستفتاء الحر النزيه تحت إشراف الأمم المتحدة ، والإعلان عن دعوة جمعية تأسيسية للانعقاد ، وأوصى بذلك المجلس العام للمؤتمر الوطني لعموم جامو وكشمير ، وأي إجراء اتخذته تلك الجمعية او تحاول اتخاذه لتقرير مستقبل أو شكل او ارتباطات الولاية باسرها او جزء منها او أي من قبل الفرقاء المعنيين تأييدا لمثل هذه الإجراءات من قبل الجمعية لا يمكن ان يشكل تقريرا لمستقبل الولاية وفقا للمبدأ السالف الذكر ونص ان يقرر اهتمامه بالنزاع " [٣٢]. وكان التصويت (المؤيدون) "استراليا والصين وكولمبيا وكوبا وفرنسا والعراق والفلبين والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية " (المعارضون لا يوجد)، (الممتنعون الاتحاد السوفيتي)[٣٣].

اتهمت الهند موقف باكستان في قضية الحدود الهندية – الصينية فقد رفض الجانب الصيني من خلال المباحثات التي جرت على مستوى رسمي بحث الحدود في (القطاع الغربي) الى الغرب من ممر (كارا كورام) في كانون الاول ١٩٦٠ والتي تفصل الصين وبين جزء من ولاية جامو وكشمير الذي تسيطر عليه باكستان ، وبذلك أخذت الحكومة الصينية تشكك لأول مرة في شرعية انضمام تلك الولاية الى الهند ، وحتى عام ١٩٦٢ أعلنت الحكومتان الصينية والباكستانية بالعزم بالدخول في مفاوضات بغية تحديد خط الحدود الممتد الى الغرب من ممر (كار كورم) وقد سارعت الحكومة الهندية إلى إبلاغ الصين بان الاتحاد الهندي وحده هو صاحب السيادة على جميع إرجاء ولاية جامو وكشمير وان أي اتفاق يتم مع باكستان عكس ذلك فهو غير شرعي [٣٤] . إلا ان هذا الأمر يؤكد على حقيقة نمو الدبلوماسية الباكستانية في تصعيد القضية وإشراك دولة ثالثة في الصراع ضد الهند .

وكانت المحادثات الدبلوماسية المباشرة من كلا الطرفين في محاولة لحل القضية قد بدأت منذ شهر كانون الأول ١٩٦٢ وحتى شهر أيار ١٩٦٣ اذ عقد وزيرا خارجية باكستان والهند السيد (ذو الفقار بهوتو) والسردار (سوارن سنغ) ست جلسات من المحادثات وذلك بناء على بادرة من الرئيس الباكستاني (أيوب خان) ولكن هذه المحادثات فشلت فأعلنت الهند تجميد الموقف [٣٥] . وكررت باكستان هذا الامر في شهر حزيران ١٩٦٤ عندما أصبح (لال بهادر شاستري) رئيسا لوزراء الهند ، اذ بدأت مساعي باكستانية لجس النبض من جديد في عقد قمة هندية – باكستانية ولم يأتي رد مباشر من الهند [٣٦] .في محاولة الابتعاد عن الجهود الخارجية الدولية وحل القضية بين الهند وباكستان فقط.

رجعت الجهود الدولية من جديد وكان المبادر الأول لها من طرف باكستان والسبب لانهم كانو ينظرون إليها بعد فشل المفاوضات المباشرة بالرجوع الى ان القضية دولية ، وعبر عن ذلك وزير خارجية باكستان (ذو الفقار علي بهوتو) في جلسة مجلس الأمن في ٣شباط ١٩٦٤ اذ قال "... ان التدهور الخطير في العلاقات بين الهند وباكستان ، اذا اعتبرنا ان النزاع يشمل سدس الجنس البشري ..." [٣٧] وهي محاولة لتدويل القضية فضلا عن ذلك انتهاج سياسة التصعيد الدبلوماسي .

وبذلك وضع وزير خارجية باكستان أمام مجلس الأمن الدولي إجراءات الهند في الضم واتهم (بخشي غلام محمد) الحاكم الجديد لولاية جامو وكشمير القيام بمجموعة من الإجراءات منها :-

١-تغير لقب صدر الرياسة الى لقب حاكم.

٢- تغير لقب رئيس الوزراء الى كبير الوزراء اسوة بالمقاطعات الهندية .

٣- قيام رئيس الوزراء الجديد بتشكيل حكومة مكونة من سبعة هندوس على الرغم من ان الأغلبية من المسلمين.

٤- طرد أكثر من مئة(١٠٠) موظف حكومي واستبدالهم بأشخاص تابعين للحكومة الهندية ممن يملكون نظرة علمانية وقومية ووحدوية أكثر.

٥- قيام (مستر نانادا) وزير الداخلية الهندي في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦٣ بإجراءات غير قانونية من وجهة نظر باكستان وهي:-

أ- دمج المهنتين القضائية والطبية في كشمير مع أمثالها في الهند .

ب- اختيار و(تعيين) ممثلين عن جامو وكشمير في (لوك سابها) " البرلمان الهندي " عن طريق الانتخاب المباشر كما هو الحال في المقاطعات الهندية .

ج-تعين صدر رئاسة في جامو وكشمير (حكما عاما) لها كما سيعين رئيس وزرائها (كبير الوزراء) وسيتم استصدار التشريعات بوضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ خلال الدورة التالية للمجلس التشريعي للولاية [٣٨] .ويبدو ان الحكومة الهندية عازمة على تنفيذ ضم الولاية بشكلها الإداري والقانوني .

اثمر هذا التصعيد من قبل طرفي النزاع .اذ كان التوتر الذي قد وقع في مجسد (حضرة بال) بسبب سرقة شعرة النبي محمد (صل الله عليه واله وسلم) قد أثارت ردت فعل وحوادث مؤسفة في ٣كانون الثاني ١٩٦٤ ضد الأقلية الهندوسية في منطقتي (خولنا وجيسور) بباكستان الشرقية واتهم (ذوالفقار علي بهرتو) الصحافة الهندية زيادة التوتر بين الهند وباكستان[٣٩] ، وزاد التوتر الى درجة الخطورة على السلام والاستقرار في جنوب شرقي أسيا[٤٠] .

ردت الهند عن طريق رئيس وفدها (محمد علي شاغلا) الذي خطب في مجلس الأمن الدولي في ٥ شباط ١٩٦٤ ضد اتهامات بهوتو اذ قال " ان دولتنا علمانية ومجتمعنا سيقوم على المساواة حيث يتمتع كل فرد بالمساواة في الحقوق والفرص وحماية القانون له ، ليس للدولة دين رسمي ، الهندوس والمسلمون والمسيحيون والبوذيون والسيخ وغيرهم لهم الحرية الكاملة في العبادة ، والحقوق الأساسية التي نص عليها الدستور مضمونة لكل مواطن "[٤١].

واتهم (محمد علي شاغلا) باكستان بتعظيم حادثة (مسجد بال) في محاولة منها إلى أثارة الشعور الإسلامي واستشهد بخطاب الرئيس الباكستاني (أيوب خان) في ٤ كانون الثاني ١٩٦٤ الذي قال فيه" ان سرقة الشعرة المقدسة مؤامرة سياسية مدروسة لإخضاع المسلمين في كشمير المحتلة لآثام أخرى افضع وأكثر " [٤٢]،وهو أمر يؤدي إلى هياج الرأي العام وتعقيد قضية كشمير .

وكرر وزير خارجية باكستان في مجلس الأمن الدولي مطالبته بكشمير ووظفت باكستان الدين بعد إطلاق الشيخ (محمد بن عبد الله) الملقب بـ (أسد كشمير) يوم ٣ نيسان ١٩٦٤ حملة جمع على اثرها الحركة الوطنية المغلفة بالإسلام السياسي وأعلنوا:

١-ان موافقة المهراجا ١٩٤٧ كانت مؤقتة وخاضعة للاستفتاء .

٢-ان أي حل لقضية كشمير مبني على خط وقف إطلاق النار.

٣- دعوة الهند وباكستان والأمم المتحدة احترام حق شعب كشمير في تقرير المصير.

٤-ان الانتخابات في ولاية جامو وكشمير كانت تلاعبا وزيفا وخداعا.

٥-ان الخطوات التي أخذت او التي فكرت بها الهند لضم الولاية إلى الاتحاد الهندي باطلة [٤٣] .

ودعا (ذو الفقار علي بهوتو) الى ضرورة الاستفتاء لتقرير المصير واستدعاء الشيخ (محمد بن عبد الله) إلى مجلس الأمن الدولي ليشرح ظروف قضية كشمير [٤٤].وهو يدل على تزايد النشاط الدبلوماسي الباكستاني واستخدام ورقة الاسلام السياسي .

ردت الحكومة الهندية عن طريق رئيس وفدها (محمد علي شاغلا) في ١٠ شباط ١٩٦٤ برفضها لفكرة إجراء الاستفتاء والعامل الديني الذي تلوح به باكستان وقال " إننا ننكر ونشجب اية فلسفة تسعى لربط القومية بالدين وان الفلسفة الأساسية التي ترتكز عليها بلادنا والذي يقوم عليها دستورنا هي مجتمع متعدد الأجناس يستطيع ان يعيش فيه أفراد ذوي ديانات مختلفة بسعادة ويعملون معاملة متساوية " [٤٥].

المطلب الثالث

التطورات السياسية والعسكرية لقضية كشمير وموقف الامم المتحدة منها

ازداد التوتر يوم بعد يوم بين الدولتين الهند وباكستان وسبق وان عبر عن هذا الشعور المتنامي (نهرو) ووصفه " ... ولكن ثمة امر مؤكد وهو ان الخصام لم يأتي بأي نتيجة وطالما لا توجد محاولة لحسم الخلاف فان مستقبل الهند والباكستان سيبقى غارقا في طوفان من الشرور النابعة من قضية كشمير "[٤٦].

وعاد التوتر بين الجانبين فحاول الباكستانيون دعم المقاتلين الكشميريين وأخذت الأحداث تخرج من نطاق السيطرة وتتابعت بصورة درامية لتأخذ شكل الحروب بين الدولتين في اوائل أيلول ١٩٦٥ واستمرت لمدة [١٧] سبعة عشر يوما ولم يتحقق فيها نصرا حاسما وانتهت الحرب بعد جهود دولية [٤٧]. اذ اصدر مجلس الأمن الدولي قرار(٢١١) في جلسة (١٢٤٢) بتاريخ ٢٠أيلول ١٩٦٥ وقرر ما يلي:-

١- تنفيذ وقف إطلاق النار يوم الأربعاء المصادف ٢٢ أيلول ١٩٦٥ في الساعة السابعة صباحا(حسب توقيت غرينتش) سحب القوات إلى نقاط ما قبل ٥ آب ١٩٦٥ .

٢- دعوة السكرتير العام لمجلس الأمن الدولي إلى توفير المساعدات الكافية لضمان الإشراف على وقف إطلاق النار وسحب القوات المسلحة .

٣- دعوة جميع الدول إلى الامتناع عن كل عمل من شأنه ان يؤدي إلى زيادة الوضع سوءا في المنطقة .

٤- يقرر أن يبحث بأسرع وقت ممكن ما اذا كانت الفقرة العملية (١) قد طبقت ونفذت [٤٨].

ونقلا عن مجلة (نيوزك ويك) (أخبار الأسبوع اللندنية) في ٢٧ أيلول ١٩٦٥ في وصف الحرب " وعلى كل حال فقد كان الهنود يلجئون إلى المزيد من الهجمات الجوية على المراكز المدنية ، فصباح ذات يوم مثلا هاجمت طائرات هندية نفاثة سوفيتية الصنع من طراز ميغ (٢١) مدينة سيالكوت المزدحمة بالسكان وأسقطت قنبلة زنة ألف رطل على مركز المدينة وكان الدمار والبؤس اللذان تخلفا عن ذلك كبيرين جدا"[٤٩] .

وتحدث المندوب السوفيتي (اندريه غروميكو) ووزير الخارجية عن قضية الحرب في قاعة مجلس الأمن الدولي بأنها أحداث تدعو للقلق ومن الضروري حلها [٥٠]، وقال المندوب الأمريكي بعقدة القضية وعمقها وهي حقيقة ، وأكد بان وقف النار هي خطوة أولى اذ من الضروري ان تتبعها خطوات وتسويات وحلول جذرية مشرفة في سبيل قيام سلام دائم في شبه القارة الهندية [٥١].

تعمق التياران الإسلامي والقومي العلماني في القضية الكشميرية بعد التقسيم (١٩٤٧) وانقسمت الخريطة السياسية إلى أحزاب سياسية تنتهج وسائل المقاومة السياسية لتحقيق أهداف وجماعات جهادية عسكرية تؤمن باستخدام السلاح .

الأحزاب السياسية

أ- (الأحزاب التي تؤيد الانضمام إلى الهند) وهي أحزاب يغلب عليها الطابع القومي العلماني وتهدف إلى الانضمام إلى الهند وهي:-

١-المؤتمر الكشميري القومي : يترأسه الدكتور(فاروق عبد الله) ويؤمن بان كشمير جزء من الهند غير انه يطالب بحكم ذاتي واسع .

٢-المؤتمر القومي الهندي: لا يختلف توجهاته عن المؤتمر القومي الكشميري؛ اذ ينادي بانضمام كشمير إلى الهند ويلاحظ على هذين الحزبين قلة الشعبية في كشمير .

ب- (أحزاب مستقلة) وهي التي تنادي بالاستقلال وعدم الانضمام للهند وباكستان أهمها:-

١-جبهة تحرير جامو وكشمير : ويترأسها السيد (ياسين ملك) وأسست عام ١٩٦٥ وتطالب هذه الجبهة باستقلال كشمير عن الهند وباكستان وأفرادها ينشطون على جانبي خط الهدنة ولها جناح عسكري يسمى جبهة التحرير يرأسه (رفيق دار) [٥٢] .

٢- المؤتمر الشعبي : ويرأسه السيد (عبد الغني لون) ويطالب بالاستقلال عن كل من الهند وباكستان وله جناح عسكري يدعى (البرق) يرأسه السيد (بلال رحيم) وعرف عن هذا التيار بانخفاض الشعبية في كشمير .

٣- الجبهة الشعبية الديمقراطية : يترأسها السيد (شير احمد شاه) ويدعو هذا الحزب إلى الاستفتاء العام وبضرورة قبول نتيجته ، وله جناح عسكري اسمه (مسلم جانباز فورس) يقوده السيد (محمد عثمان) وهو كسابقه لا يتمتع بشعبية .

ج – (الأحزاب التي تؤيد الانضمام لباكستان) وهي أحزاب تقوم برامجها السياسية على فكرة رئيسية مفادها الانضمام الى باكستان وهي:-

١- الجماعة الإسلامية : ويترأسها السيد (غلام محمد بت) وتعتمد فضلا عن نشاطها السياسي التربية والتعليم للحفاظ على الهوية الإسلامية لشعب كشمير وابرز قادتها (محمد علي الجيلاني) .

٢- مؤتمر مسلمي كشمير: أسس عام ١٩٨٧ويتراسه عبد الغني بت ويهدف إلى تخليص كشمير ممن يطلق عليه الاحتلال الهندي والانضمام إلى باكستان.

٣- حزب رابطة المجاهدين : ويترأسه السيد (نصرت عالم) وله جناح عسكري ويدعى (حزب الله) ويقوده السيد (اشتياق احمد) ولا يتمتع بشعبية كبيرة في كشمير .

٤- اللجنة الشعبية القومية : ويترأسها السيد(مير واعظ عمر فاروق) ولهذا الحزب شعبية في (سيريجنار) وله جناح عسكري يسمى (عمر مجاهدين) .

٥- حركة تحرير جامو وكشمير: ويرأسها السيد (سعد الله تانتري) ونشاطها في إقليم جامو.

٦- جمعية اهل الحديث في كشمير: ويترأسها (مولانا طاهري) وله جناح عسكري يسمى(تحريك المجاهدين) يرأسه الشيخ (عبد الله الغزالي) والشيخ (جميل الرحمن) وعمله عسكري محدود [٥٣] .

الجماعات المسلحة

وهي تكوينات سياسية انتهجت أسلوب المقاومة المسلحة بهدف التخلص مما تعده الاحتلال الهندي لكشمير وتسعى إلى الانضمام إلى باكستان ولا يوجد لأغلبها قواعد ثابتة في باكستان للتدريب والإدارة وهي :-

١- حزب المجاهدين : أسس عام ١٩٨٩ بقيادة السيد (صلاح الدين) ويضم عشرة ألاف مسلح واغلبهم من الكشميريين .

٢- جماعة معسكر طيبة : وهي جماعة سلفية جهادية أسست عام ١٩٩٥ برئاسة البروفسور (حافظ سعيد) وتضم اكثر من ستة ألاف مقاتل ويطلق عليها أحيانا (لشكر طيبة) وبعد ان أدرجتها الولايات المتحدة ضمن قائمة الجماعات الإرهابية فانقسمت في داخلها إلى قسمين الأول (دعوي) بقيادة حافظ سعيد والثاني (عسكري) بقيادة عبد الواحد كشميري .

٣- جيش محمد : يقوده مولانا (محمد اظهر) الناشط السابق بحركة الأنصار وتضم ثلاثة الاف مقاتل(٣٠٠٠) وتنتهج نهج جمعية علماء الإسلام بزعامة مولانا (فضل الرحمن) وأدرجتها الولايات المتحدة في قائمة الجماعات الإرهابية .

٤- حركة الأنصار: أسست عام ١٩٨٠ وانشقت إلى جناحين (حركة المجاهدين) ويقوده مولانا فاروق كشميري وتضم ثلاثة ألاف مقاتل(٣٠٠٠) وتتبع توجهات مولانا عبد الرحمن وحركة الجهاد الإسلامية .

٦- مجاهدي بدر : انشقت عن حزب المجاهدين التابع الى الجماعات الإسلامية ويقوده السيد (بخت زمين) وتضم إلف مقاتل(١٠٠٠) [٥٤] .

ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في ٢٦كانون الاول ١٩٩١ عصر جديد في التوازن الدولي فبرز نظام دولي جديد ساعد على اضعاف هيئة الامم المتحدة وانفراد الولايات المتحدة الامريكية التي مارست شتى الاساليب لضمان هيمنتها على الواقع الدولي بل سيطرت على هيئة الامم ووظفتها لخدمة السياسة الامريكية ووصل الامر فقدان الدول بها كمنظمة دولية انشأت لأجل السلام واستغل الغرب هذه المنظمة لمصالحه الشخصية مثل ضرب العراق اكثر من مرة ويوغسلافيا وموافقة الامم المتحدة بالتدخل الامريكي ضد الصومال . وظهر جلياً ضعف هيئة الامم المتحدة بعد الاعتداء على البرلمان الهندي في ١٣ كانون الأول ٢٠٠١ واعطى ذلك فرصة للحكومة الهندية في استغلاله ورفع ورقة التصعيد العسكري من جديد بحجة القضاء على القواعد الإرهابية ومستفيدة فيما بعد من المناخ العالمي المعادي للإرهاب في الحرب على أفغانستان ٢٠٠٢، فقامت الدبلوماسية الهندية بحملة سياسية عالمية لا ظهار ان باكستان طرف معتدي وارهابي ، وتوقفت المصالح بينهما وتوقفت الرحلات بين البلدين ، وتم تخفيض عدد موظفي السفارة الباكستانية في الهند الى ٥٠% والغاء معاهدة المياه بين البلدين ، وبشكل عام يمكن القول ان الدبلوماسية الهندية نجحت في معركتها السياسية مع الباكستان ، اذ توافقت وجهات النظر الهندية – الأمريكية في ضرورة تشكيل منظومة أمنية في أفغانستان واسيا الوسطى وجنوب شرق أسيا واستمرار تدفق النفط ،فضلا عن ما يمكن ان يشكل هذا التوافق من تأثير على هيكلية الارتباطات الداخلية في باكستان وبخاصة الجماعات الإسلامية المتشددة، وبخاصة بعد ان اخذ العالم يتغير في صراع جديد وشديد في حملة الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب وهي قضية تصب في خدمة الهند في صراعها مع باكستان حول كشمير ، والتي سوف تبقى قضية وفتيل ملتهب بين الدولتين الجارتين وورقة للصراع الدولي [٥٥] .

الخاتمة

اولا.. قضية كشمير صناعة بريطانية متعمدة لكي تبقى مثار جدل دولية قابلة للاستغلال بين الحين والآخر وهذا الاسلوب متبع من قبل العالم الغربي في مناطق أخرى مثل قضية تايوان على الصعيد الدولي أو مثل ناكورغي كرباغ بين ارمينا واذربيحان على الصعيد الإقليمي.

ثانيا.. الجهود الدولية انطلقت بشكل واضح بعد الحروب العسكرية بين الهند وباكستان لكن العامل القلق لدى الامم المتحدة انطلق من امرين الأول امتلاك الهند وباكستان القنبلة النووية من جهة وصعود الراديكالية الإسلامية من جهة أخرى.

ثالثا.. الجهود الدولية لم تكن فاعلة وعلى قدر المسؤولية فلم توجه قوة سلام حقيقية فاعلة كقوة دولية لفض الاشتباكات العسكرية بين الهند وباكستان أو على أقل تقدير المشاكل الطائفية بين الهندوس ومسلمي كشمير.

رابعا.. انحصرت الجهود الدولية في زاوية الجهد الدبلوماسي بين الهند وباكستان وعقد اللقاء بين سياسي البلدين في محاولة تقريب وجهات النظر وهذا غير كافي طالما ان فوهة البنادق مرتفعة ومكائد الاستخبارات الباكستانية على قدم وساق تعمل عملها وهي جزء عنبكوتي من الاستخبارات الدولية من جهة والهند جندت كل الجهود الدولية وبخاصة استغلال فوبيا الاسلام بعد عام ٢٠٠٢من جهة اخرى ولذا تبقى قضية كشمير والجهد الدولي خجول امامها.

هوامش البحث

[١]- سيف الدين عبد القادر، اهم احداث العالم المعاصر، الجزء ١ ،بغداد ،مطبعة الارشاد، ١٩٧١، ص١٩٤.

[٢]- المصدر نفسه ،ص١٩٤.

[٣]- السفارة الباكستانية في القاهرة ، كشمير على وشك الانفجار،مصر،مطبعة صحيفة الصباح ، ب ت،، ص٥-٧.

[٤]- سيف الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص ٠٢١

[٥]- المصدر نفسه،ص ١٩٨.

[٦]- محمد علي جناح ١٨٧٦-١٩٤٨٠ : سياسي وأديب باكستاني وهو رئيس الحلف الإسلامي ومؤسس دولة باكستان وأول رئيس لها . المنجد في الإعلام ، الطبعة ١٣، ايران ،مطبعة سبهر،٢٠٠١،ص٢٠٤.

[٧]- كتب النشر والمعلومات في السفارة الهندية في القاهرة، قضية كشمير ١٩٤٧ ١٩٥٦،مصر ،مطبعة الانجلو مصرية ،ب ت، ص١١.

[٨]- المصدر نفسه، ص٧.

[٩]- المصدر نفسه، ص٤-٥.

[١٠]- المصدر نفسه، ص٧.

[١١]- المصدر نفسه، ص٧.

[١٢]- السفارة الباكستانية في القاهرة ، كشمير على وشك الانفجار، ص٥٧.

[١٣]- المصدر نفسه، ص ٥٨.

[١٤]- لياقت علي خان ،مراحل تطور قضية كشمير ،بغداد ،مطبعة النجاح، ١٩٤٩، ص ١١-١٢.

[١٥]- المصدر نفسه، ص١٢.

[١٦]- سيف الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص١٩٩.

[١٧]- جواهر لال نهرو ١٨٨٩-١٩٦٤: سياسي هندي ومن مؤسسي استقلال الهند الحديث وكان تلميذا لغاندي وساعده الأيمن في بناء الهند وهو من مؤسسي منظمة دول عدم الانحياز. المنجد في الإعلام ،الطبعة ٢٣،إيران مطبعه سپهر، ٢٠٠١، ص٥٧٨

[١٨]- سيف الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص١٩٩.

[١٩]- غي دي بوشير ، مفاتيح لأجل العالم الثالث ، ترجمة : فؤاد راجي المراد ،بيروت ، دار الحقيقة ،١٩٧٤،ص١٠٩.

[٢٠]- قسم البحوث والدراسات ، الصراع الهندي الباكستاني،كشمير .. نصف صراع قرن من الصراع .www.algzeera.net.2001\5\11-

[٢١]- لياقت علي خان، المصدر السابق ،ص٤-٥.

[٢٢]- السفارة الباكستانية في بيروت ،كشمير في مجلس الامن ،بيروت ، بلا،ب ت ،ص٢٥-٢٦ .

[٢٣]- مكتب الاستعلامات في المفوضية الهندية في بغداد ، حوادث البنغال،بغداد ،مطبعة صحيفة الأمة ، ب ت ، ص ٣.

[٢٤]- السفارة الباكستانية في بيروت، كشمير في مجلس الأمن، ص٢٨-٢٩.

[٢٥]- المصدر نفسه ،ص٢٩-٣٠.

[٢٦]- سيف الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص٢٠٣.

[٢٧]-تشاناكسيان، في مواجهة الحرب الباردة ،مصر، الدار القومية للطباعة والنشر ،١٩٦٢،ص٢١٠.

[٢٨]- سيف الدين عبد القادر، المصدر السابق، ص٢٠٣.

[٢٩]- كانت هناك ظروف دولية سببت ولادة هذه المنظمة ومنها الحرب الباردة وما رافقها من تطورات سياسية واقتصادية وانهيار الاستعمار القديم وويلات الحرب الكورية. للمزيد من التفصيل ينظر الى شريف جويد العلوان ، سياسة عدم الانحياز وأفاق تطورها ، سلسلة الموسوعة الصغيرة العدد ٩٤، بغداد ، دار الجاحظ ،١٩٨١،ص١٦.

[٣٠]- تشاناكسيان ، المصدر السابق ،١٨٧.

[٣١]- لسفارة الباكستانية في القاهرة ،كشمير على وشك الانفجارص٨٥.

[٣٢]- السفارة الباكستانية في بيروت، كشمير في مجلس الامن، ص٣٣٠٤.

[٣٣]- المصدر نفسه، ص ٣٣.

[٣٤]- مكتب الاستعلامات الهند في القاهرة، جزاء الهند على صداقتها للصين ،مصر ،مطبعة الشعب ، ب ت ،ص ٣٥-٣٦.

[٣٥]- سيف الدين عبد القادر ، المصدر السابق ،ص٢٠٤.

[٣٦]- المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

[٣٧]- ذوالفقار علي يهوتو ،كشمير قصة شعب يكافح من اجل حقه في تقرير مصيره،بيروت ،بلا، ب ت ،ص١ ،الجلسة الاولى.

[٣٨]- ذوالفقار علي بهوتو، المصدر السابق، ص٣.

[٣٩]- المصدر نفسه، ص ١٣.

[٤٠]- المصدر نفسه، ص ١٤.

[٤١]- مكتب النشر والمعلومات في السفارة الهندية في القاهرة، قضية كشمير ١٩٤٧-١٩٥٦،مصر ،مطبعة الانجلو مصرية، ب ت ، ص٦.

[٤٢]- المصدر نفسه، ص ٣ ص٨.

[٤٣]- ذو الفقار علي بهوتو، المصدر السابق، ص٤٤،الجلسة الرابعة.

[٤٤]- المصدر نفسه،الجلسة الخامسة.

[٤٥]- محمد علي شاغلا ،كشمير،ص٧٣.

[٤٦]- ميشال بوشير، صورة زعيم جواهر لال نهرو، ترجمة : نخبة من الجامعين ،بيروت منشورات المكتبة الأهلية ، ب ت ، ص ٣٤٥.

[٤٧]- قسم البحوث والدراسات ، الصراع الهندي الباكستاني، كشمير .. نصف صراع قرن من الصراع ،ص٨،www.algzeera.net.2001\5\11-

[٤٨]- السفارة الباكستانية في بيروت، كشمير في مجلس الأمن،ص٤٦.

[٤٩]- السفارة الباكستانية في بيروت ،الهند تتحدى العالم ،بيروت ،بلا ،١٩٦٥، ص١٤.

[٥٠]- كشمير في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ٢٧سبتمبر -١٤اكتوبر١٩٦٥ ،بلا ، ١٩٦٥، ص٢٦.

[٥١]- المصدر نفسه، ص٢.

[٥٢]- قسم البحوث والدراسات ، الصراع الهندي الباكستاني ،خريطة الأحزاب السياسية في كشمير ، ص٢،- www.algzeera.net.2001\5\11

[٥٣]- المصدر نفسه، ص٣.

[٥٤]- المصدر نفسه، ص٤.

[٥٥]- موسى محمد ال طويرش ،العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة ١٩١٤-١٩٩١،دمشق،دار افكار،٢٠١٢،ص٢٥٧-٢٥٩؛ كشمير بين الاحتلال الهندي والانتماء الإسلامي. www.algzeera.net.2001\5\11

المصادر والمراجع

أولا : المصادر الوثائقية

- السفارة الباكستانية في بيروت ، الهند تتحدى العالم ،بيروت ،بلا ، ١٩٦٥.
- السفارة الباكستانية في القاهرة ،كشمير على وشك الانفجار،مصر ،مطبعة صحيفة الصباح ، ب ت.
- السفارة الباكستانية في بيروت، كشمير في مجلس الامن ،بيروت ، بلا،ب ت.
- ذو الفقار علي بهوتو، كشمير قصة شعب يكافح من اجل حقه في تقرير مصيره،بيروت،بلا،ب ت.
- لياقت على خان ، مراحل تطور قضية كشمير ،بغداد ،مطبعة النجاح ١٩٤٩.
- مكتب النشر والمعلومات في السفارة الهندية في القاهرة، قضية كشمير ١٩٤٧-١٩٥٦،مصر ،مطبعة الانجلو مصرية، ب ت.
- مكتب الاستعلامات الهند في القاهرة، جزاء الهند على صداقتها للصين ،مصر،مطبعة الشعب ،ب ت.
- مكتب الاستعلامات في المفوضية الهندية في بغداد ،حوادث البنغال،بغداد ،مطبعةصحيفة الامة ،ب ت.
- مكتب النشر والاستعلامات في القاهرة ،كشمير،القاهرة ،بلا ، ١٩٦٤.

ثانيا: المصادر والمراجع العربية والمعربة

- تشاناكسيان ، في مواجهة الحرب الباردة ،مصر ، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢.
- غي دي بوشير ،مفاتيح لاجل العالم الثالث ، ترجمة : فؤاد راجي المراد ،بيروت ، دارالحقيقة ،١٩٧٤.
- سيف الدين عبد القادر ،اهم احداث العالم المعاصر ، الجزء ١،بغداد ،مطبعة الارشاد،١٩٧١.
- شريف جويد العلوان ،سياسة عدم الانحياز وافاق تطورها ، سلسلة الموسوعة الصغيرة ، العدد٩٤،بغداد، دار الجاحظ ،١٩٨١.

- كشمير في الجمعية العمومية للأمم المتحدة ٢٧سبتمبر ١٤اكتوبر ١٩٦٥،بلا ،١٩٦٥.
- ميشال بوشير، صورة زعيم جواهر لال نهرو، ترجمة نخبة من الجامعين ،بيروت منشورات المكتبة الاهلية ،ب ت.
- المنجد في الاعلام ، الطبعة ،٢٣،ايران ،مطبعة سبهر ،٢٠٠١.
- موسى محمد ال طويرش ،العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الاولى الى الحرب الباردة ١٩١٤-١٩٩١،دمشق،دار افكار،٢٠١٢.

ثالثا: شبكة المعلومات الدولية ،الانترنيت

- قسم البحوث والدراسات ، الصراع الهندي الباكستاني ،كشمير نصف قرن من الصراع . -www.algzeera.net.2001\5\11
- قسم البحوث والدراسات ، الصراع الهندي الباكستاني ،خريطة الاحزاب السياسية في كشمير .www.algzeera.net.2001\5\11-
- كشمير بين الاحتلال الهندي والانتماء الاسلامي www.algzeera.net.2001\5\11 -

.